أثر الحوكمة الإلكترونية في ترشيد الإنفاق العام من منظور إسلامي

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الالكترونية، الانفاق

كوثر حسن يوسف أ.م.د كامل عبدالقادر حسين
جامعة كركوك /كلية التربية للعلوم الإسلامية
kawther3241@gmail.com Kamel452@gmail.com

الملخص

الحمد لله الذي أنزل الكتاب الحكيم وجعله لنا شرعةً ومنهاجاً، والصلاةُ والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: يعتبر موضوع ترشيد الإنفاق العام من أهم المواضيع التي لاقت أهتماماً كبيراً لدى الكثير من الباحثين، إذ أن الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة لبعض الدول مقابل الزيادة في نفقاتها كان السبب الرئيسي لحصول عجزٍ كبير في موازنتها العامة، لذلك أصبح لزاماً عليها بذل المزيد من الجهد للتخلص من هذه المشكلة، فمشكلة العجز زادت من مسؤولياتها وحاجاتها في الإنفاق العام لمواكبة الزيادة الطبيعية في عدد السكان وإحتياجاتهم الضرورية كالصحة والتعليم وغيرها، وقد أرسى النظام المالي الإسلامي ضوابط وقواعد في كيفية الإنفاق العام لإشباع الحاجات وفق المصلحة العامة، لذلك تمحورت أهمية البحث حول كيفية الإستعانة بالحوكمة الإلكترونية للإسهام في ترشيد الإنفاق العام وبالتالي معالجة عجز الموازنة العامة للدولة والمحافظة على توازنها، وقد أقتضت طبيعة البحث الى أن يتضمن مقدمة ومبحثين رئيسيين الأول: الأطار النظري لمفهوم ترشيد الإنفاق العام ومبرراته، والثاني: بيان أثر الحوكمة الإلكترونية في ترشيد الإنفاق العام، وأتبعت البحث بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

يعد ترشيد الإنفاق العام موضوع ذو أهمية بالغة، كونه يعالج مشكلة عجز الموازنة العامة ويخفف من حدته، والتي أصبحت من المسائل الجوهرية التي تثير الإهتمام نظراً لأرتباطها بالسياسة الانفاقية للدولة، ومن الملاحظ أن الدول العربية والإسلامية تعاني بشكل عام من عجزٍ في موازناتها، نتيجة هشاشة وضعها الإقتصادي، وسوء إدارتها لمواردها الإقتصادية، والأفتقار الى سياسة إنفاقية حكيمة،

أضافةً الى غياب الشفافية، والمساءلة والرقابة من قِبل الحكومة بخصوص أوجه نفقاتها العامة، وبالتالي حدوث زيادة مطردة لنفقاتها العامة مقابل ثبات نسبي في إيرادتها فتكون سبباً في الوقوع بعجز مالي كبير، لذلك سنتناول في هذا البحث أثر الحوكمة الالكترونية في ترشيد الإنفاق العام وفق رؤية إقتصادية إسلامية وكالآتي :

المبحث الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومبرراته.

المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام.

المطلب الثاني: مبررات ترشيد الإنفاق العام.

المبحث الثاني: أثر الحوكمة الإلكترونية في ترشيد الإنفاق العام.

المطلب الأول: أثر الحوكمة الإلكترونية في مكافحة الفساد والحد من هدر المال العام.

المطلب الثاني: أثر الحوكمة الإلكترونية في توجيه الإنفاق العام وإحكام الرقابة عليه.

المطلب الثالث: أثر الحوكمة الإلكترونية للإستفادة القصوى من الموارد البشرية.

الخاتمة: جاء فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها خلال البحث.

المبحث الأول

مفهوم ترشيد الإنفاق العام ومبرراته

المطلب الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

الفرع الأول / مفهوم ترشيد الإنفاق العام لغةً: الترشيد كلمة مشتقة من الرشد، والأصل من الفعل الثلاثي رَشَد وَرَشِدَ، والرشيدُ من أسماء الله الحسنى : الذي أرشَدَ الخلق الى مَصَالحهم، ودَلهَّم عليها، والرُّشد نقيضُ الْغَيّ، ويقال: رَشِد، بالكسر يَرْشَدُ رُشداً بمعنى أهتدى وإستقام، ورَشيد نقيضُ الضَّلال، أي أنه أصاب وجه الأمر والطريق[١]، والراشد اسم فاعل من الفعل "رَشَد" وفي الحديث النبوي الشريف قال صلى الله عليه وسلم :" فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ"[٢]، وسنَّ الرشد هو سنَّ التكليف والبلوغ والصلاح في الدين والمال﴿ وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ وَلَا تَأۡكُلُوهَآ إِسۡرَافٗا وَبِدَارًا أَن يَكۡبَرُواْۚ وَمَن كَانَ غَنِيّٗا فَلۡيَسۡتَعۡفِفۡۖ وَمَن كَانَ فَقِيرٗا فَلۡيَأۡكُلۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِذَا دَفَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ فَأَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِمۡۚ وَكَفَىٰ

بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴿٦﴾ ﴾[٣]،ورشدَّ الإنفاق: اقتصد فلم يسرف فيه، أما ترشيد الإنفاق أو ترشيد الإستهلاك: فهو توعية العامة بالإقتصاد في الإنفاق أو الاستهلاك[٤].

أما الإنفاق: مشتق من الفعل نَفَق ونِفق، ويقال: نَفِقَ مالهُ ينفقُ نَفَقاً، إذا نقص وقلَّ وذهب، وجمعها نفقات[٥] [٦]،أي قل لهم يامحمد صلى الله عليه وسلم لو كنتم تملكون خزائن رحمة الله تعالى لأمسكتم على الناس خشية الافتقار[٧]، ومعنى العام: هو لفظ مشتق من الفعل" عَمّ" والعام اسم فاعل، الشامل لأفراد عديدين، والعامة خلاف الخاصة[٨].

الفرع الثاني / مفهوم ترشيد الإنفاق العام في الإقتصاد الإسلامي :

من خلال بيان مفهوم الإنفاق سوف نلاحظ أن الرشد داخلٌ ضمناً فيه، فالأصل فيه أن " الْإِنْفَاقَ هُوَ صَرْفُ الْمَالِ إِلَى وُجُوهِ الْمَصَالِحِ"[٩]، فمن مقتضيات هذا الصرف الرشد من دون إسراف أو تبذير، ولا الإخراج من المصلحة الى المفسدة، فالإنفاق هو:" الإدرارُ الماديُ على الشيء، بما يحصلُ بقاؤه أو وجودهُ ، من أجل تحقيق منفعةٍ عامَّةٍ أو خاصةٍ"[١٠]، فتحقيق المنفعة يقتضي الرشد في الإنفاق العام، أما مفهوم ترشيد الإنفاق العام إصطلاحاً :" هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق الى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير أو تعرضها للضياع"[١١]. ووصف بعضهم ترشيد الإنفاق العام بانه:" الاعتدال في الإنفاق العام وحسن التدبير والتصرف في إنفاق المال العام، وتجنب جميع مظاهر الإسراف والتبذير والتقتير، بهدف تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة بأقل كلفة ممكنة"[١٢]، فأقرب مفهوم لترشيد الإنفاق العام في الإقتصاد الإسلامي هو مفهوم القوامة والاعتدال في الإنفاق بدليل قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾ ﴾[١٣]، فيمكن القول أن الرشد في الإنفاق الاعتدال بين أمرين مذمومين الأول: الإسراف والتبذير، والثاني : الشح والتقتير، وعليه يمكن تعريفه: " بانه المحافظة على المال العام، وحسن تدبيره ورعايته، وتجنب هدره وإضاعته، وتبذيره، وإسرافه فيما لايحقق المصلحة العامة للمجتمع"[١٤].

ومن الجدير بالذكر أن كلمة "رَشداً" وردت في القرآن الكريم ست مرات، ودلت كلها بصورة عامة على الهداية وطريق الحق، والخير والصلاح، والاستقامة والأعمال المحمودة، وبالرغم من ان كلمة "ترشيد" لم ترد بهذه الصيغة، لكنها بذات الدلالة والمعنى وجذرها اللغوي موجود في لغتنا العربية الخالدة، بدليل قوله تعالى: ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلۡ عَسَىٰٓ

أَن يَهۡدِيَنِ رَبِّي لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدٗا ﴿٢٤﴾ ﴾ [١٥]، أي أن الأمور كلها بإرادة ومشيئة الله سبحانه وتعالى، وان تكون خيراً ورشداً وعاقبة[١٦]،وقد ورد في السنة النبوية الشريفة لفظ " أَرْشِدْ" بدليل قوله صلى الله عليه وسلم:" الإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ، اللَّهُمَّ أَرْشِدِ الأَئِمَّةَ، وَاغْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِينَ"[١٧]، وقد جاءت أقوال فقهاء المسلمين لبيان حرص الإسلام على حسن استخدام المال والتصرف به بحكمة وعقلانية من قِبل مالكيه، لأن المال ابتداءً ملك لله تعالى بدليل قوله سبحانه:﴿ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗاۗ وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَاۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿١٧﴾ ﴾[١٨].

فالانسان مفوضٌ بحيازته للمال ومستخلفٌ فيه، ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَأَنفَقُواْ لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ ﴿٧﴾ ﴾[١٩]، وبالتالي فان مفهوم الفقهاء ومذاهبهم ينصب في تحديد الرشد في إنفاق المال على ثلاثة عناصر[٢٠]:

١- استثمار المال وتنميته: وهذا هو البعد الإقتصادي لمدلول السلوك الرشيد، فلا يصح أن يوصف سلوك الفرد وإنفاقه بانه رشيد إلا اذا كان ذا علاقة حكيمة بالتصرف في إدارة الأموال، والعمل على تنميتها بدليل قوله تعالى:﴿ ۞ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا فَٱسۡتَغۡفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٞ مُّجِيبٞ ﴿٦١﴾ ﴾ [٢١] ،أي ان الله سبحانه وتعالى هو ابتدأ خلقكم من الأرض وجعلكم عماراً مستثمرين فيها، فاستغفروا ربكم وأنيبوا اليه بالطاعة[٢٢].

٢- شرعية وصلاح المال: بمعنى صحة الاسباب المشروعة لتملك المال، وكذلك شرعية أوجه الإنفاق، كأن يحافظ على الأموال من الضياع بعدم استغلالها، أو اكتنازها، أو تبذيرها ويجب ان تصرف الأموال على نحو يقتضي التوازن والاعتدال والاستقامة دون إفراط ولا تفريط ، بدليل قوله تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٣٤﴾ ﴾[٢٣]، فهذا خطابٌ من الله جل جلاله للذين يكنزون الذهب والفضة ولايؤدون منها حقه تعالى من الزكاة، وأوجه الانفاق والخير، فيخبرهم الله تعالى بعذابٍ اليم[٢٤]، فالاكتناز تخلف المال عن مساهمته في الاقتصاد وجعله معطلاً،﴿ وَلَا تَجۡعَلۡ

يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ ﴾[٢٥]، فالله تعالى أمر بالاقتصاد بالعيش والاعتدال، وذم البخل ونهى عن الإسراف والتبذير[٢٦].

٣- صلاح الدين: ويمثل الإطار القانوني، والرقابة الربانية، والرقابة الذاتية على قدرة الأفراد لأستثمار أموالهم وحسن التصرف والتداول بها وفق دائرة الحلال، وبما لايخالف حكم الشارع من جهة التحريم أوعدمه، بدليل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ ﴾[٢٧]، فقد أجاز المشركون الربا واعترضوا على حكم الله تعالى وقالوا: إنما الربا مثل البيع، فردَّ عليهم سبحانه وتعالى أنه أحل البيع وحرم الربا فهو العالم بحقائق الأمور ومصالح العباد لااعتراض على حكمه سبحانه [٢٨]، فعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الحَلاَلُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لاَ يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى المُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلاَ إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلاَ وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلاَ وَهِيَ القَلْبُ "[٢٩]، فالحلال والحرام بين بوصفهما وأدلتهما الظاهرة، وبينهما أمور مشبهات التي اشتبهت بغيرها مما لم يتبين حكمهما، فحكمها ممكن للمجتهدين والعلماء من الناس، فمن حَذر واتقى الشبهات فقد برأ لدينه من النقص[٣٠].

المطلب الثاني: مبررات ترشيد الإنفاق العام

هناك مجموعة من المبررات ودواعي عملية ترشيد النفقات العامة، باعتبارها من المبادىء المهمة في اقتصاد الدولة وسلوكها المالي، فالنفقات تمثل نسبة ليست بالقليلة من الدخل القومي ولها تأثير واضح على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فمن أهم مبررات سياسة ترشيد الإنفاق العام مايلي[٣١] :

١- التأكيد على المسؤولية العامة للدولة، بخصوص استخدام الأموال العامة بأفضل الطرق الكفيلة باشباع الحاجات العامة، وفقاً لمبدأ الاولويات في الإنفاق المرتبطة باقتصاد الدولة والمجتمع.

٢- محاربة جميع مظاهر الإسراف والتبذير، وأشكال الفساد كافة، وسوء استعمال السلطة والمال العام، والعمل على الاحتياط والحذر لكافة الأوضاع المالية، الجيدة والمستقرة، والصعبة والمتغيرة محلياً وعالمياً٠

٣- تجنب مخاطر المديونية وآثارها قدر الإمكان، ومحاولة المحافظة على التوازن بين عدد السكان وموارد الدولة في مختلف المراحل الزمنية٠

٤- إن تطبيق عملية ترشيد الإنفاق العام يعزز القدرات الوطنية المحلية في الأكتفاء الذاتي النسبي على المدى الطويل، وبالتالي تجنب البلاد من الوقوع في مخاطر التبعية الإقتصادية والسياسية ...وغيرها ٠

٥- تحقيق الأنسجام والتناغم بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية الإسلامية من جهة، والسلوك الإقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى ٠

المبحث الثاني

أثر الحوكمة الإلكترونية في ترشيد الإنفاق العام

تتعدد صور الفساد التي ظهرت في حياة المجتمعات، باعتباره آفة العصر الأولى، والعائق الأكبر أمام التطور الإقتصادي والديمقراطي في دول العالم، فهو يقوض من ثقة المواطنين في الحكومات، ويعيق المنافسة العادلة، ويساهم في أنتشار ظاهرتي الفقر والبطالة، اضافة الى تنامي الجرائم المتعلقة به، وقد أطلق البعض على مفهوم ترشيد الإنفاق العام" الرشد الإقتصادي" والذي يعني حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال، وأختيار القرار الصائب في عملية توجيه نفقاتها في المجالات المختلفة، فمن هذا المنطلق وجب تفعيل نظام الحوكمة الإلكترونية لتشمل جميع مؤسسات الدولة، لما لها من الأثر الأيجابي في الإدارة، والرقابة، والتوجيه، وتحديد الحقوق والمسؤوليات ضمن إطار من الشفافية والإفصاح والعدالة، لذلك سنتناول في هذا المطلب أثر الحوكمة الإلكترونية في عملية ترشيد الإنفاق العام، وبالتالي الحد من الوقوع بمشكلة عجز الموازنة العامة، ومايصحبها من آثار سلبية للفرد والمجتمع، وذلك وفق منظور إقتصادي إسلامي، وكالتالي:

المطلب الأول: أثر الحوكمة الإلكترونية في مكافحة الفساد والحد من هدر المال العام

كلمة الفساد مشتقة من الفعل فَسد: الفَاء والسين والدَّالُ كلمة واحدة، وهو أصل يدل على خروج الشيء عن الاعتدال، والفساد نقيض الصلاح، والمفسدة ضد المصلحة[٣٢]، بدليل قوله تعالى: ﴿ ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ [٣٣] ،أي القفار بقحط المطر، وقلة النبات، بسبب الفساد والمعاصي عقوبة للمفسدين من الله تعالى[٣٤]،﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ ﴾ [٣٥]

فالفساد: هو كل المعاصي و المخالفات لإحكام الشرعية الإسلامية ومقاصدها، فهو يتناول جميع أنواع الشر من المحرمات والمكروهات شرعاً، فهو خروج عن منهج الله تعالى[٣٦]، فعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا وَيَرْجِعُ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُنَّتِي"[٣٧]، فقد أنذر الرسول صلى الله عليه وسلم بكثرة

الفساد وظهور المنكر، وتغير الأحوال فالمعتصمون بسنته صلى الله عليه وسلم هم المصلحون[٣٨]، وعليه يمكن النظر الى الفساد بانه:" سلوك مخالف للمعايير القانونية والأخلاقية، ضد الصالح العام، يصدر عن شخص أو هيئة عامة كانت أو خاصة"[٣٩]، لذلك فالفساد أنواع من أهمها الفساد الإداري والمالي الذي يشير الى نوعين من الأنحراف[٤٠]:

الأول: سلوك صاحب السلطة، حيث يستخدم وضعه القوي في إطار وظائفه العامة أو الخاصة لتجاوز القواعد المقررة، إما لصالحه، أو لحساب شخص آخر، أو منظمة أخرى.

الثاني: التحايل على قاعدة مهنية، أو التحريف والتضليل، وتجاوز المبادىء الأخلاقية السوية. والفساد الإداري والمالي الذي يتعلق بمؤسسات الدولة مفاده قيام البيروقراطين أو السياسيين في استغلال مراكزهم من أجل مصالحهم الخاصة، وقد يكون الفساد كبيراً عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية (البنية التحتية للبلد) فيقع عبؤه على أفراد المجتمع كافة ، من حيث رداءة المشروعات، وعدم الكفاءة، وتدني المستوى، وضعف التنفيذ، وسوء الخدمة، إضافةً الى الهدر الكبير في الأموال العامة المنفقة عليها، وقد يكون الفساد صغيراً عندما يكون مرتبطاً بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا، ويكون ضحاياه المواطنين الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف أضافية لأنجاز معاملاتهم الرسمية[٤١].

فكان لابد من وضع خطط وبرامج واجراءات لمواجهة الفساد ومكافحته والحد من أنتشاره، والعمل على إنفاذ القوانين وتجريم مرتكبيه، والمقاضاة، والملاحقة القضائية واسترداد الحقوق...الخ، فكانت التكنولوجيا الحديثة الحل الأمثل والوقائي والمصاحب لمكافحة الفساد، والتقليل من مواطن الهدر والضياع والتبذير للمال العام[٤٢]، وبناءً عليه يمكن تلخيص الآلية التي بالإمكان استخدامها من أجل تفعيل دور الحوكمة الإلكترونية في مواجهة ومكافحة شتى صيغ ومحاولات ظاهرة الفساد الإداري والمالي، بما يلي :

١- تخفيض التكاليف الإدارية والمالية وضغط الإنفاق العام، وذلك عن طريق وضع برنامج عمل إلكتروني واضح، وسهل التعامل من قِبل كل من الهيئات الحكومية المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة، والمواطنين والمنظمات العامة والخاصة، فالبوابة الإلكترونية تمكن الإدارات العامة من إنجاز الخدمات المطلوبة بسرعة وسهولة، وتبسيط الإجراءات الحكومية، واعتماد الكفاءة والدقة والفاعلية العالية في العمل، والسرعة في إنجاز المعاملات، فالوقت والتكلفة عاملٌ حاسم في طريقة عمل البوابة الإلكترونية[٤٣]،[٤٤] أي ماتسعهُ قدرتها البشرية[٤٥]،

فيستشف من قوله تعالى أن خفض التكلفة لايؤثر على الجودة بل يتحقق بطرق بديلة، وتقنيات جديدة ومحسنة لخفض الإنفاق، بدليل قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب ۝٨ ﴾[٤٦] ،أي أن الإنسان إذا أنتهى من أمور الدنيا، فليتعب نفسه في طلب الآخرة كذلك، ففيه دلالة على شغل وإستثمار الوقت بما فيه خير البشرية[٤٧].

إضافة الى ان توفير البيانات والمعلومات والاحصائيات إلكترونياً المتعلقة بقطاعات الدولة، والغاء الحاجة الى تكديس الأوراق والتغلب على مشكلة البيروقراطية باستبدالها بالمستندات الإلكترونية، وبالتالي تقليل التكاليف والنفقات المعدة لها، فهي إدارة بلا ورق، مما يؤدي الى سهولة انسياب العمليات الإدارية، وتحقيق مركزية المعلومات عبر بوابة إلكترونية واحدة، ترفع مستوى أداء الأجهزة الإدارية الحكومية وبالتالي خفض التكاليف وترشيد الإنفاق العام[٤٨] .

٢- تطبيق علاقة إلكترونية في التواصل ما بين مرسل ومستقبل الخدمة العامة، دون التدخل المباشر من قبل الموظف المعني شخصياً، فتقديم الخدمة على مدار (٢٤ساعة) لا يبقي فرصة للابتزاز الوظيفي والترويع ، وذلك بدليل أن اصحاب الرسولِ صلى الله عليه وسلم كانوا يسيرونَ مع النبيِّ صلى الله عليه وسلم ، فنامَ رجُلٌ منهم، فانطلقَ بعضُهُم إلى حَبْلٍ معه فأخذه، ففزعَ، فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: "لا يَحِلُّ لمسلم أن يُرَوِّعَ مُسْلِماً" [٤٩]، فالابتزاز والترويع كائن في الاستحواذ على أموال الناس وممتلكاتهم لتحقيق مصالح فردية على حساب الآخرين، والبحث عن الحصول على رشاوى وعمولات غير شرعية، فعن عبد الله بن عمرو قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي»[٥٠]، فالنظام إلكتروني يؤدي الى توفير الشفافية في تقديم الخدمة العامة والذي يقضي على المحاباة والانحياز لصالح جهة، او طرف، او مجموعة، او فرد معين على حساب الاخرين، لان التعليمات الإلكترونية الواردة لا يمكن التلاعب بها، والالتزام بمعايير النزاهة والشفافية عن طريق إمكانية عرض المشاكل وابداء الحلول والحصول على المعلومة المطلوبة لاحتواء الخدمات الإلكترونية على زاوية مخصصة لذلك. مما يتيح تدفق المعلومات للجميع حول كل ما يتعلق بإدارة المال العام، وتجنب هدره، وبيان طرق انفاقه[٥١]،بدليل قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ۝٢٤ ﴾[٥٢]. وقوله تعالى: ﴿ وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ۝٢٤ ﴾[٥٣]، فالجميع مسؤولون عن أقوالهم وأفعالهم ومحاسبون على ما يفعلون[٥٤]، فلا يكفي الاعتماد على الوازع الديني بل لابد من عقوبات صارمة تمنع الموظفين في القطاعات العامة

من إستغلال مناصبهم الإدارية لتحقيق منافع خاصة بهم وفي هذا يقول سيدنا عثمان(رضي الله عنه):" إن الله يزع بالسلطان ما لايزع بالقرآن"(٥٥).

فلا بد من اعتماد مبدأ المساءلة والعدالة بتطبيق نظام الحوكمة الالكترونية، لمعرفة من يقفون على ادارة المال العام ومحاسبتهم، وملاحقتهم قانونياً في حالة حيادهم عن المسار الصحيح أو هدرهم للمال العام بأي شكل من الاشكال، فالنظام الالكتروني يتيح تأمين أجهزة ذات كفاءة عالية ونظم محاسبية تمتاز بالدقة، ورقابة دائمة، ومراجعة فعالة، تساهم مع عناصر الادارة الالكترونية بشكل متكامل لتحقيق الهدف العام لبرنامج الحوكمة الالكترونية في ترشيد النفقات العامة للدولة والحد من الهدر بالأموال(٥٦)، فعن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثُهُ، فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ، أَوْ فِي بَيْتِ أُمِّهِ، حَتَّى يَنْظُرَ أَيُهْدَى إِلَيْهِ أَمْ لَا؟ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَنَالُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةٌ تَيْعِرُ "، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتَيْ إِبْطَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللهُمَّ، هَلْ بَلَّغْتُ؟» مَرَّتَيْنِ(٥٧)، فهنا جمع الرسول صلى الله عليه وسلم بين العقوبة الدنيوية مع بعث ومراعاة الوازع الإيماني الديني عند بقية الناس، وتحذيره الشديد صلى الله عليه وسلم من هذا الفعل، ففي ذلك جانبان الأول قانوني، والثاني إرشادي توعوي ٠

٣- إدارة الاقتصاد الوطني وفق مبدأ كفاءة القياديين الاداريين في المستويات العليا، وتطبيق نظام إلكتروني لعملية الانتقاء وفق شروط محددة ومعايير منضبطة للأفراد المعنيين لشغل المناصب، والذين يتمتعون بالنظرة الاستراتيجية، والمهارة العالية، والسيرة الذاتية النظيفة، مع تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص للحصول على العمل والترقية وغيرها وفق العدالة الاجتماعية التي يمكن ان تتحقق عبر بيانات، وبرامج، وتطبيقات البوابة الالكترونية(٥٨)، بدليل قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ ﴿٢٦﴾ ﴾ (٥٩)، أي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب مع إحكام الرقابة والضبط والمتابعة المستمرة والمحاسبة والافصاح الشامل عن سير العمل الاداري والمالي، ومنع التسرب الاداري بتطبيق نظام الحضور والانصراف الإلكتروني لتحقيق المهمات التالية(٦٠):

أ- إدخال وتعديل البيانات الرئيسة للموظفين والاجازات والعطل الرسمية، مع بيان جدول ومواعيد الدوام حسب (جهة العمل- الموظف – السنة).

ب- التحكم في تحركات الموظفين اليومية والمراقبة الدائمة، وسرية النظام الالكتروني لكل مؤسسة حكومية، والتعريف خاص بمستخدميه فقط ٠

وترى الباحثة ان كل ذلك من شأنه ان يقلل من آفة الفساد الاداري والمالي نتيجة طبيعة عمل الحوكمة الالكترونية التي تعتمد على شبكات الحاسب الآلي وتقنيات حديثة للأتصال، مما يبين طرق سير العمل بشفافية ووضوح واستقامة، : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ﴾ [٦١] أي ان يكون الانسان مستقيماً غير مائل الى طرفي الافراط والتفريط، قال عثمان بن عفان (رضي الله عنه): إستقاموا أي اخلصوا في العمل[٦٢].

٤- الالتزام بالطابع الديمقراطي للعمل الاداري واستخدام منهج اللامركزية بالعمل التنظيمي والاداري، فالعمل الجماعي مطلوب في نظام الحوكمة الالكترونية من حيث ديمقراطية العمل ومشاركة الجميع في صنع القرار الصائب، حيث تمنح بعض المستويات الادارية نوعاً من الصلاحيات التي تنسجم مع حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقهم للقيام بدورهم بأعلى مستوى مطلوب[٦٣].

بدليل قوله تعالى: ﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ ﴾ [٦٤] ، يستشف من قوله تعالى في الآية الكريمة انه من أوكل اليه العمل، أكد قوته وقدرته بمؤكدات الحفظ والامانة[٦٥].

وعن الرسول صلى الله عليه وسلم انه قال: " ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه،ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته "[٦٦]، إن التكنولوجيا الحديثة تغير نظرة الإدارات الحكومية الى المتعامل معها ليتحول الى " زبون" بدلاً من مراجع، باعتبار انه المستفيد من خدمات وتطبيقات الحوكمة الالكترونية في عملية تسيير الاجراءات وتكامل الخدمات[٦٧].

٥- ضرورة الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والثوابت الشرعية الاسلامية بشأن معالجة الفساد وعدم هدر المال العام، فقد جاءت الشريعة الإسلامية بالحلول لكافة المشاكل وامراض العصر السابقة واللاحقة، وسواءً كانت تخص الفرد، او المؤسسة، او الدولة، وإن المبادئ التي نادت

ودعت اليها الحوكمة الالكترونية لها أصول وجذور في شريعتنا الاسلامية، وجاءت الايات القرآنية تشير الى ان يوم الحساب آتٍ لا محالة له لكل من يفسد في الارض[٦٨]، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٤٢﴾ ﴾[٦٩] .

وترى الباحثة أن التكنولوجيا الحديثة طريق تغيير نمط الاداء الحكومي ليصبح اكثر فعالية وكفاءة، وشفافية، ومصداقية، فتطبيق الحوكمة الالكترونية سبيل الى ترشيد الانفاق العام، والاستخدام الأمثل للمال، وسد الحاجات وفق مبدأ الاولويات، مع التوازن والاعتدال في الانفاق والحد من الهدر مما يدعو الى تحقيق مصلحة الانسان والاستقامة على طريق الحق والرشاد، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾ ﴾ [٧٠]، فعن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " لا تُسْرِفْ وإن كُنْتَ على نَهْرٍ جارٍ" [٧١]، فالوازع الأخلاقي والديني له دور أساسي في ردع المفسدين، والدعوة الى الإصلاح والتقويم.

المطلب الثاني : أثر الحوكمة الإلكترونية في توجيه الإنفاق العام وإحكام الرقابة عليه

يجب الإهتمام بتوجيه وضبط الإنفاق العام الى المجالات التي تشبع الحاجات الضرورية للمواطنين، وتأمين حياة الفرد ومصلحته مع مراعاة المصالح العامة ككل، فالشريعة الإسلامية لاتقر بحرية الفرد إذا تعارضت مع مصلحة الجماعة، لذلك تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية في الدولة الإسلامية لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وإعادة توزيع الدخل القومي، وتخصيص الموارد الإقتصادية بما يتفق مع القواعد الإسلامية لرفع مستوى المعيشة وتنمية الحياة الإنسانية[٧٢]، فعن عمر بن الخطاب(رضي الله عنه) أنه قال:" وَالَّذِي لا إِلَهَ إِلا هُوَ ثَلاثًا، مَا مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ إِلا لَهُ فِي هَذَا الْمَالِ حَقٌّ أُعْطِيَهُ أَوْ مُنِعَهُ، وَمَا أَحَدٌ بِأَحَقَّ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلا عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، وَمَا أَنَا فِيهِ إِلا كأحدهم وَلَكِنَّا عَلَى مَنَازِلِنَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَقِسْمِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّه صلى الله عليه وسلم فَالرَّجُلُ وَبَلاؤُهُ فِي الإِسْلامِ، وَالرَّجُلُ وَقِدَمُهُ فِي الإِسْلامِ، وَالرَّجُلُ وَغَنَاؤُهُ فِي الإِسْلامِ، وَالرَّجُلُ وَحَاجَتُهُ، وَاللَّهِ لَئِنْ بَقِيتُ لَيَأْتِيَنَّ الرَّاعِيَ بِجَبَلِ صَنْعَاءَ حَظُّهُ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَهُوَ مَكَانُهُ"[٧٣]، ففي المال العام حقٌ لكل مواطن بما يحقق كفايته وينفي فقره ويرتقي به الى مستوى الرفاه الإقتصادي ٠

إن تطبيق التكنولوجيا الحديثة يزيد من كفاءة الأجهزة المالية للدولة، وعدالتها التوزيعية، وتوجيه نفقاتها العامة وفق مبدأ الاولويات مما يساهم بشكل فعال في ترشيد الإنفاق العام، فكلما كان عمل الأجهزة بكفاءة وعدالة حين الصرف والتوجيه، إنعكس ذلك على عملية ترشيد الانفاق العام بالايجاب، فالنظام الإلكتروني يتيح معرفة مدى ملائمة النفقات لحاجات الفئات الأكثر فقراً في المجتمع، مع مراعاة حصة كل فئة، ومدى إنتفاعها من الخدمة المقدمة، وذلك وفق بيانات ومعلومات إلكترونية دورية ومنتظمة، لإقامة النماذج الاقتصادية لتحليل الأداء والتقييم لضبط وتوجيه عملية الإنفاق العام[٧٤]، بدليل قوله تعالى:﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٥﴾ ﴾[٧٥]،ففي قوله تعالى نهي عن إعطاء السفيه ماله، والسفيه الذي لايجوز لوليه أن يؤتيه ماله، لانه يستحق الحجرَ بسبب عدم توجيه ماله لموضعه الصحيح، وتضييعه وفساده وسوء تدبيره، فاذا بلغوا واطمئن منهم الرشد والعقلانية بالتصرف تدفع لهم أموالهم[٧٦].

فالسفيه: كل من ليس لديه القدرة على حسن التصرف بالمال إستهلاكاً، واستثماراً، وتوجيهاً، وإنفاقاً على الغير، وضرر السفهاء ينطبق على المال العام والخاص، وقد حذرنا الرسول صلى الله عليه وسلم من إضاعة المال وعدم ضبطه وتوجيه لموضعه الصحيح فقد قال صلى الله عليه وسلم:" إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ "[٧٧]، فيستشف من الحديث النبوي ضرورة ترك البطالة المتمثلة بقوله صلى الله عليه وسلم" قيل وَقال" فلا يكثر ذلك الا عند عدم وجود مايشغل الإنسان به نفسه من عمل مثمر دنيوي أو أخروي يساهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية مما يقلل النفقات العامة، فالعاطلين عن العمل تصرف لهم الدولة مخصصات بطالة تؤثر سلباً على موازنتها العامة مما يتسبب بإضاعة المال الذي كان بالإمكان أن يصرف في القطاعات الإنتاجية بدلاً من صرفه للعاطلين عن العمل، وعن الرسول صلى الله عليه وسلم قال:«إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِطِيبِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»[٧٨]، فقد شبه الرسول صلى الله عليه وسلم المال بالروضة الخضراء، فبورك لصاحبها إذا إنتفع بها في الدنيا بالتنمية، وفي الآخرة بأجر النفقة، ولم يضع المال بإسرافه في غير مواضعه[٧٩].

وترى الباحثة إنطلاقاً من أهمية الحوكمة الإلكترونية وضرورة نقلها الى حيز التطبيق العملي، فان عملية الرقابة والتدقيق، والمحاسبة، والمساءلة أحد أهم ركائز عمل التكنولوجيا الحديثة، وذلك من خلال فحص وتقويم النشاطات الادارية، والمالية، والتشغيلية، وتوفير المعلومات، والبيانات، والتقارير، لإدارة مؤسسات الدولة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ خططها بشكل سليم، وتقييم كل الأنشطة الادارية، واكتشاف الأخطاء ومواطن الخلل والغش والفساد، والعمل على تحسين الاداء بصورة عامة وتحقيق الاهداف المرجوة منها، وعليه فمن الممكن للرقابة الإلكترونية تحقيق ما يلي[٨٠]:

١- تحديد ما اذا كانت القطاعات الحكومية ومؤسسات الدولة تدير وتستعمل طرقها المتاحة من موظفين، وممتلكات، وأموال، وغيرها باقتصاد وكفاءة وبدقة مع مراعاة الوقت المناسب والمحدد لكل نشاط.

٢- وضع نظام رقابي متكامل للمساءلة والمحاسبة، ومنع الغش واساليب الاحتيال واكتشاف الانحرافات والتجاوزات ومحاسبة المقصرين والمسؤولين عنها.

٣- التأكيد على الافصاح والشفافية والمصداقية للجميع دون استثناء، باعتبارها عنصر أساسي لجودة المعلومات، والتعرف على ما إذا كانت الجهة قد التزمت بالأنظمة والقوانين التي تهتم بالترشيد، والكفاءة، والاقتصاد.

٤- رقابة وتوجيه الاعمال والسياسة الادارية، وذلك بإعادة توزيع الصلاحيات للعاملين والمسؤولين، ووضع نظام الكتروني للحوافز والمكافآت من خلال عملية تقييم الاداء للمؤسسة الحكومية وفق شروط محددة.

٥- استعمال موارد الدولة بشكل اقتصادي وموجه نحو اولويات الإنفاق من الضروريات ثم الحاجيات فالتحسينيات، وبأكبر قدر من المنافع، مع القياس الدوري لأداء برامج الانفاق الحكومي وفق نظام محاسبي الكتروني، ونظام رقابي فعال يسمح بمعاينة كل عمليات الانفاق ومجالاته، وتقديم التقارير الدورية حول النشاط المالي لكافة الوحدات والاجهزة الحكومية القائمة على ذلك، لأنها ستخضع للمساءلة عن استخدامها الامثل للموارد المالية عند تقديمها خدماتها العامة للمواطنين.

ومن المعلوم أن الإدارة الإسلامية أعطت الرقابة، والمحاسبة والمساءلة دوراً مهماً، فالرقابة الإسلامية تشمل متابعة وتنفيذ العمليات الإدارية والمالية والمنفذين لها، وتقويم عملهم، بأقل وقت، وأكثر دقة، وأقل خطأ وتكلفة، وأكبر منفعة، ويمكن تمييز أربعة انواع من الرقابة[٨١]:

١- **الرقابة الربانية** : ويقصد بها الرقابة العلوية من الله تعالى لعباده ومخلوقاته، ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعۡدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنۡ أَزۡوَٰجٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ حُسۡنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ رَّقِيبٗا ٥٢ ﴾[٨٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾[٨٣]، فهي رقابة ربانية أزلية ودائمة مصدرها الله سبحانه وتعالى ٠

٢- **الرقابة الرئاسية**: ويقصد بها الرقابة حسب التدرج الرئاسي قال تعالى:﴿ أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ نَحۡنُ قَسَمۡنَا بَيۡنَهُم مَّعِيشَتَهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗاۗ وَرَحۡمَتُ رَبِّكَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ ٣٢ ﴾[٨٤]٠

وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يراقب ولاته وعماله، بالرغم من أن اصحابه مشهودٌ لهم بتقوى الله، والرقابة الذاتية بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : «مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكَتَمَنَا مِخْيَطًا، فَمَا فَوْقَهُ كَانَ غُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[٨٥]، وتزداد قوة هذه الرقابة حينما تستعمل النظام إلكتروني في العمل الحكومي، فلا مجال لتدخل الأهواء والميول الشخصية في تحديد المقصر، والسرعة في تصحيح مواطن الخلل في العمل الإداري، وهذه من غايات الحوكمة الإلكترونية ٠

٣- **الرقابة الذاتية**: ويقصد بها مراقبة الفرد على نفسه مؤمناً برقابة الله تعالى عليه، فهي رقابة تنبع من الايمان بالله تعالى، والخشية من غضبه والسعي الى مرضاته سبحانه وتعالى، ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ٩ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ١٠ ﴾[٨٦] فاذا كان ضمير الانسان المسلم مسيطراً على أعماله واقواله، فالرقابة الادارية، أو المجتمعية، او القضائية تتقلص الى أدنى حد بدليل قوله تعالى:﴿ يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمۡ إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطًا ١٠٨ ﴾[٨٧].

٤- **نظام الحسبة**: ويطلق عليها الرقابة الشعبية، وتعني الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٠٤ ﴾

[٨٨] فعن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ"[٨٩]، فيجب رد المنكر وتغييره وازالته بالوسائل كافة، فان لم يستطع فلينكره في قلبه، وذلك أضعف الايمان[٩٠] ، ولقد عرف الأمام الماوردي نظام الحسبة قائلاً :" امرٌ بالمعروف اذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر اذا ظهر فعله"[٩١]، فالحسبة نظام رقابي للدولة الاسلامية، وقد سار الخلفاء الراشدون على منهج الله تعالى وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم فأعلن أبو بكر الصديق في أول خطبة له قائلاً:" قَدْ وَلِيتُ أَمْرَكُمْ وَلَسْتُ بِخَيْرِكُمْ. وَأَنَّ أَقْوَاكُمْ عِنْدِيَ الضَّعِيفُ حَتَّى آخِذَ لَهُ بِحَقِّهِ وَأَنَّ أَضْعَفَكُمْ عِنْدِيَ الْقَوِيُّ حَتَّى آخِذَ مِنْهُ الْحَقَّ. أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا مُتَّبِعٌ وَلَسْتُ بِمُبْتَدِعٍ. فَإِنْ أَحْسَنْتُ فَأَعِينُونِي وَإِنْ زُغْتُ فَقَوِّمُونِي."[٩٢].

ومن الجانب العملي، إعتمد الصديق على عمال جباية الأموال الذين عينهم الرسول صلى الله عليه وسلم، ووقف موقفا حازماً صلباً حافظ من خلاله على موضوع مالي وبشكل دقيق، الا وهي مسألة المرتدين الذين إمتنعوا عن أداء الزكاة قائلاً: " فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لقاتلتهم على منعه"[٩٣]، أما الخليفة عمر بن الخطاب تجلى أسلوبه الرقابي في محاسبة الولاة والعمال، واتباع اسلوب التفتيش وتقصي الحقائق، والاشراف التام على الدواوين الفرعية والمركزية، مع الزيارات التفقدية للتعرف على احوال ولاة امور المسلمين وتنظيمات أموالهم، فباشر الرقابة بشكل حازم وصارم، وما الحوكمة الإلكترونية إلا وسيلة من وسائل مراقبة الولاة والمسؤولين وتقصي الحقائق، حيث كانت الدواوين من وسائل الرقابة الفرعية والمركزية لبيان العمل الإداري للحكومة، ومن ثم إستحدث ضريبة العشور كمورد مالي جديد للدولة الاسلامية[٩٤]، وقال أمير المؤمنين عمر (رضي الله عنه) موجهاً لبعض الموظفين:" إِنِّي قَدْ حُلْتُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَكَاسِبِ الْمَالِ، فَأَيُّكُمْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَإِنَّهُ مِمَّا تَحْتَ أَيْدِينَا، فَلَا يَتَرَخَّصُ أَحَدُكُمْ فِي الْبَرْذَعَةِ أَوِ الْحَبْلِ، أَوِ الْقَتَبِ[٩٥]، فَإِنَّ ذَلِكَ لِلْمُسْلِمِينَ، لَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا وَلَهُ فِيهِ نَصِيبٌ، فَإِنْ كَانَ لِإِنْسَانٍ وَاحِدٍ رَآهُ عَظِيمًا، وَإِنْ كَانَ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ أَرْخَصَ فِيهِ؟ وَقَالَ: مَالُ اللَّهِ"[٩٦]، فاتبع الخلفاء الراشدون وما بعدهم السياسات الرقابية، وزيارات ميدانية تفتيشية، وتطبيق مبدأ " من اين لك هذا" فكانت الرقابة الادارية والمالية معتبرة وأساسية في نظام الحكم للدولة الاسلامية،﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٢٧ ﴾[٩٧] ، فنهى الله سبحانه

وتعالى خيانة الأعمال التي أمّن عليها العباد، فهي بمثابة الأمانة في أعناقهم[٩٨].

المطلب الثالث: أثر الحوكمة الإلكترونية للاستفادة القصوى من الموارد البشرية

يعتبر الإنسان الثروة الحقيقية للأمم وسر نهضتها وتقدمها، فهو القادر على إكتساب المعارف والقدرات المختلفة، وتسخير راس المال لخدمته، فيبقى الاستثمار البشري خير استثمار لتحقيق الرفاهية والحياة الرغيدة في الدنيا والآخرة، وكان للتغيير السريع والهائل في تكنولوجيا المعلومات أثره الواضح على الموارد البشرية فقد فتحت للإنسان آفاق ورؤية جديدة٠

فالإسلام ينظر الى الإنسان باعتباره صانع الثروة وهو الأساس في التنمية والحياة الطيبة بدليل قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾[٩٩]، فمفهوم التنمية البشرية في الإسلام يتجاوز المنظور المادي وتحقيق الرفاهية القائمة على إشباع متطلبات الجسد، بل يمتد الى متطلبات الروح والعقل، فالإنسان بفكره وعقله هو الذي يصنع الماديات والتطورات، فقد توجد الماديات ولايوجد الإنسان المفكر المتحضر، فالفكر قبل المادة[١٠٠]، فعن عُمَر بْنَ الْخَطَّابِ (رضي الله عنه) قال لأَصْحَابِهِ:" تَمَنُّوا، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ مِلْءُ هَذَا الْبَيْتِ دَرَاهِمَ فَأُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ عُمَر: تَمَنُّوا، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتَمَنَّى أَنْ يكون ملء هَذَا الْبَيْتِ ذَهَبًا فَأُنْفِقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ: تَمَنُّوا، فَقَالَ آخَرُ: أَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ مِلْءُ هَذَا الْبَيْتِ جَوَاهِرَ ونَحْوَهُ فَأُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ عُمَر: تَمَنُّوا، فَقَالُوا: مَا نَتَمَنَّى بَعْدَ هَذَا؟ فَقَالَ عُمَر: لَكِنِّي أَتَمَنَّى أَنْ يَكُونَ مِلْءُ هَذَا الْبَيْتِ رِجَالا مِثْلَ أَبِي عُبَيدة بْنِ الْجَرَّاحِ، ومُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وحُذَيْفَةَ ابن الْيَمَانِ، فَأَسْتَعْمِلُهُمْ فِي طَاعَةِ اللَّهِ"[١٠١]،فمن خلال قول سيدنا عمر(رضي الله عنه) يظهر لنا أهمية العنصر البشري الفعال في الحياة بصورة عامة والإقتصادية بصورة خاصة، ومن هذا المنطلق سنتناول أثر استخدام الحوكمة الإلكترونية على أداء الموارد البشرية وكالتالي:

الفرع الأول / أثر تطوير الأنظمة الإلكترونية في إعداد الموارد البشرية

إن التطور التكنولوجي يشمل جميع المستويات الإدارية في المؤسسات الحكومية، من حيث أساليب التعيين والاختيار، والتدريب والممارسة ... الخ، فتعمل الحوكمة الإلكترونية على تطوير وتنمية الموارد البشرية في مجالين[١٠٢] :

أ- تطوير نوعي للأفراد ضمن المؤسسة الحكومية، مما يعني رفع مستويات العاملين بمختلف المجالات، مع الإلمام بالقوانين والأنظمة ومراعاة التطوير الثقافي والمهني، ورفع مستوى الكفاءات والمهارات الإدارية والمالية والفنية.

ب- تطوير تقني إلكتروني على المستوى العام للدولة، وذلك من خلال المراكز الخاصة بالتأهيل والتدريب، والتوسع بالاختصاصات العلمية والمهنية، وإيجاد التخصصات الجديدة، مع تهيئة الأفراد للعمل المؤسسي الحكومي، وإتباع الأساليب التعليمية التكنولوجية الحديثة التي تنمي الفكر وتزيد من الكفاءة، بدليل قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾[١٠٣]، فالله سبحانه وتعالى سخر الأرض لعباده وذللها لهم، فسيروا في أرجائها بحثاً عن المكاسب، والمعرفة، والأرزاق، مع السعي والجد والأخذ بالأسباب[١٠٤]،﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [١٠٥]، فمعنى التمكين في الآية الكريمة القدرة على الإنتفاع من خيرات الأرض، والتوكيل للإنسان ليقوم بالمهمة، وتهيئة السبل الكفيلة له[١٠٦]، لذلك فالشريعة الإسلامية نظرت الى عملية الإصلاح والتطوير نظرة شاملة، بكافة المستويات الأخلاقية، والعلمية، والعملية بدلالة قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَرَزَقَنِى مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ ﴾ [١٠٧] ،أي أن الأصلاح والعدل وغيره من الطاعات يكون بتوفيقٍ من الله تعالى[١٠٨].

وفي سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الدلائل على إختياره صلى الله عليه وسلم لذوي الكفاءات من أصحابه وتفويضهم بالصلاحيات، وحسب التخصص، فقد إختار منهم لكتابة الوحي، وبعضهم للقيادة، وبعضهم للقضاء، وبعضهم امراء، وبعضهم للصلاة وتعاليم الدين، وكان يتشاور في شؤون المسلمين مع ابي بكر الصديق وعمر الفاروق(رضي الله عنهما)، فبعد أن تمت بيعة العقبة الثانية، طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم انتخاب اثني عشر

زعيما من الأنصار يكونوا نقباء على قومهم، يكفلون المسؤولية عنهم في تنفيذ بنود هذه البيعة، فقال للقوم: "أخرجوا إليّ منكم اثني عشر نقيبا؛ ليكونوا على قومكم بما فيهم"[١٠٩]، مما يدل على أهمية أختيار الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بالواجبات المناطة بهم وفق الأسس العلمية المطلوبة لشغل مثل تلك المناصب٠

الفرع الثاني/ أثر الحوكمة الالكترونية على الاختيار والتعيين والتدريب:

تعتبر الثورة التكنولوجية أحد أهم التغييرات التي حدثت في نظام الأختيار والتعيين والتدريب وذلك وفق معايير وشروط محددة كالكفاءة، والأمانة، والسرعة في الانجاز والمصداقية، والسيرة الحسنة، بدليل قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴿٢٦﴾ ﴾ [١١٠] ، فالقوة والامانة والمعرفة امر مطلوب عند الاختيار للتعيين، فعن أَبِي ذَرٍّ[١١١]، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةُ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا»[١١٢]، فالحديث النبوي يدلُ على معرفة النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه معرفةً عميقة ومفصلة، فمع محبته لأبي ذر إلا أنه لم يستعمله في إدارة الدولة وذلك لمنهجه الخاص في الحياة والذي لا يتلائم مع الواقع العملي للمجتمع، وكذلك لفلسفته الخاصة بالمال والتي لاتتوافق مع المعطيات الإقتصادية المتعلقة بقيمة المال واستثماره ٠

فالنظام الالكتروني يوفر مدى متسع من مصادر الاختيارات، ويعمل على تحديد احتياجات المؤسسات الحكومية للمهارات المطلوبة بشكل دقيق ومتفق مع متطلبات الوظيفة، اضافة الى انه هناك ارتباطاً بين تكنولوجيا المعلومات والتدريب، حيث ان التغييرات الجديدة تتطلب افراداً يتم تدريبهم حتى يكونوا قادرين على مواكبة النظام الالكتروني الحديث[١١٣]، وتلعب التكنولوجيا الحديثة دوراً رئيسياً في تفعيل الموارد البشرية من خلال مايلي[١١٤]:

١- يعمل النظام الالكتروني على تحليل الوظائف وجمع المعلومات عنها للتعرف على الوصف الوظيفي من حيث الواجبات والمسؤوليات وظروف العمل، والمواصفات، والخبرات، والقدرات الواجب توافرها لدى شاغل الوظيفة بدقة وسرعة وكفاءة.

٢- تحديد الاحتياجات المستقبلية من الموارد البشرية كماً ونوعا، واستقطاب مجموعة كافية ليتم انتقاء الأفضل من الذين تتوفر لديهم المؤهلات المطلوبة والمناسبة.

٣- تدريب وتطوير العاملين في الحوكمة الالكترونية والعمل على تحسين ادائهم الحالي والمستقبلي، وتقييم ادائهم مع التخطيط والتطوير المهني وفق النظام الالكتروني الحديث.

٤- للنظام الالكتروني أثر في التعويضات المالية المباشرة، كالأجور، والمكافآت، والحوافز، او التعويضات المالية الغير مباشرة مثل التعويضات التطوعية او الضمان الاجتماعي....وغيرها من الامور المالية التي تسجل وتدون وفق بيانات الكترونية دقيقة ضمن نظام رقابي دوري، مما يمنع حدوث أي شكل من اشكال الفساد الاداري والمالي.

وهذه النقاط أعلاه تتوافق مع رؤية الشريعة الإسلامية لدور الإنسان في الحياة، وكونه خليفة الله تعالى في الأرض، وخلقه لإعمارها وتطوير الحياة فيها،، بدليل قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [١١٥].

فقد تبنى المسلمون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم هذا المبدأ فعملوا على كل ما من شأنه إعمار الأرض، وتنمية المهارات البشرية والعمل الجماعي، فعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا خَرَجَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ»[١١٦]، فمع الإختيار والتأمير يقلُّ الاختلاف وتجتمع الكلمة[١١٧]، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَلاَ كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا، وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلاَ فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»[١١٨]، لذلك كان الإصلاح مسؤولية الجميع ، وان آثار الحوكمة الإلكترونية الايجابية ستبرز على جميع نشاطات القطاعات الحكومية، مما يعكس عمق التغيير الذي تحمله تطبيقاتها إلكترونية، وبالتالي ترشيد الإنفاق العام والحد من الوقوع بمشكلة عجز الموازنة العامة للدولة ، فعن عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه خطب فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَذَكَرَ أَبَا بكر فَاسْتَغْفر لَهُ، ثُمَّ قَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ ذُو حَقٍّ فِي حَقِّهِ أَنْ يُطَاعَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَإِنِّي لَا أَجِدُ هَذَا الْمَالَ يُصْلِحُهُ إلا خِلالٌ ثَلاثٌ: أَنْ يُؤْخَذَ بِالْحَقِّ، وَيُعْطَى فِي الْحق، وَيمْنَع الْبَاطِلِ"[١١٩].

فالإسراف، والتبذير، وعدم الرشد في الانفاق إفساد في الأرض وتبديد لموارد الدولة، فيما لا يعود بالنفع الكامل منها على المجتمع، فيقع الهلاك ويحدث عجز في موازنتها، لذلك الفكر

المالي الاسلامي يدعو الى الرشد وينكر ان توجه الموارد لإشباع حاجة من الحاجات مع وجود نقص في الاشباع من حاجات اخرى اكثر اهمية[١٢٠].

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث أذكر مجموعة من النتائج منها :

١- إن موضوع ترشيد الإنفاق العام بالغ الأهمية لعلاقته الوثيقة بمعضلة عجز الموازنة العامة للدولة، والإقتصاد الإسلامي يتبع سياسة إنفاقية حكيمة ومخطط لها للتحكم في المتغيرات الإقتصادية بتحقيق أكبر منفعة وبأقل تكلفة ممكنة٠

٢- الفساد آفة العصر الأولى والعائق الأكبر أمام تقدم الدول، فاذا ما استشرى بدولة أنهكها إقتصادياً، ودمر بناها التحتية وساهم في تفكيك أوصالها الاجتماعية، والسياسية ...الخ، لذا فتفعيل نظام الرقابة، والمحاسبة الإدارية والمالية وتدعيم أجهزتها وتقويتها بالتكنولوجيا الحديثة تعتبر من وسائل مكافحة الفساد والقضاء عليه ٠

٣- الاستخدام الأمثل لموارد الدولة وبشكل موجه نحو أولويات الإنفاق وفق ضوابط الشريعة الإسلامية لما يحقق التنمية الإقتصادية المنشودة ٠

٤- الموارد البشرية الثروة الحقيقية للإمم وسبب رقي المجتمعات، فيجب تهيئة الأفراد للعمل المؤسسي الحكومي، واتباع الأساليب العلمية والتعليمية الحديثة لتنمية الفكر والمهارة والرفع من مستوى الكفاءة٠

وأما التوصيات التي توصي بها الباحثة :

١- الدعوة الى الالتزام بثوابت وقواعد الدين الإسلامي في جميع شؤوننا حتى ننعم بالخيرات والبركات، والتي يحوزها من تمسك بشرع الله وأوامره ٠

٢- إعادة النظر في رسم وتخطيط السياسة المالية ووضع خطة للإنفاق العام ترتبط بأهداف مرسومة تساهم في تحقيق الأهداف العامة للدولة، من خلال ترشيد نفقاتها وتنويع وزيادة إيراداتها مما يساهم بتوازن كفتي الموازنة العامة ٠

٣- دعوة للدول العربية والإسلامية الى إتخاذ خطوات جادة لتطبيق وتفعيل النظام الإلكتروني في جميع مؤسساتها باعتباره الحل الأمثل للعديد من المشكلات والمعوقات التي تواجهها ٠

٤- إن عملية الإصلاح مسؤولية الجميع، وأن آثار الحوكمة الإلكترونية ستبرز بشكل إيجابي على نشاطات القطاعات الحكومية كافة، مما يحقق الرفاه الإقتصادي للفرد والمجتمع ٠

٥- الأهتمام بالدراسات الإقتصادية الإسلامية على مستوى الجامعات لكونها حاجة إقتصادية مجتمعية مهمة ٠

Abstract

The impact of e-governance in rationalizing public spending from an Islamic perspective

Keywords: governance, electronic, spending

Kawthar Hassan Youssef Prof. Dr. Kamel Abdel Qader Hussein

Kirkuk University/College of Education for Islamic Sciences

Praised to be Allah whom put the holy, wise book and set it as a law and a charter and peace and prayers be upon the best of messengers Muhammed peace be upon him, and all of his companions, and then: general monetarism is considered one of the most important subjects which gained a special interest among researchers in which the subject of sharp decline in the local incomes of some countries compared to their increased expenditures was the main reason for the manifestation of a major budget deficit in their general budget. Thus, it has become obligatory upon them to work harder in an attempt to get rid of this problem. The deficit problem increased the responsibilities and needs of the general expenditures to go along with the normal population increasement and their basic needs as health, education and so on. The islamic financial system set laws and rules in the way the that the general expenditures are spent, to fulfill the needs in accordance to the public interest. Therefore, the research importance revolved on how to employ the Electronic-Government to reduce the general monetarism and thus solving the countries' general budget deficit problem and maintaining its balance. The nature of the research required that it should include an introduction and two main topics, the first one is: the theoretical framework for the concept of monetarism and its justifications, and the second one is: showing the effect of Electronic-Government on the general monetarism, and I included a conclusion involved a set of results and recommendations in the research.

الهوامش

(١) ينظر: لسان العرب، لأبن منظور، ١٧٥/٣ ٠

(٢) جزء من حديث صحيح رواه الترمذي، كتاب أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: الأخذ بالسنة وإجتناب البدع، رقم الحديث(٢٦٧٦)، ٤٤/٥، مسند الأمام أحمد بن حنبل، كتاب مسند الشاميين، باب: حديث العرباض بن سارية عن النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث(١٧١٤٢)، ٣٦٧/٢٨ ٠

(٣) سورة النساء: من الآية (٦) ٠

(٤) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، لمختار، ٨٩٤/٢ -٨٩٥ ٠

(٥) ينظر: كتاب الألفاظ ، ابن السكيت يعقوب بن إسحاق(ت- ٢٤٤هـ)، تحقيق: د٠ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط/١، ١٩٩٨م، ١٨/١ ٠

(٦) سورة الاسراء: الآية (١٠٠)٠

(٧) ينظر: زهرة التفاسير، أبي زهرة، ٤٤٦٧/٨ ٠

(٨) ينظر: معجم لغة الفقهاء، لقلعجي وقنيبي، ٣٠٢/١ ٠

(٩) مفاتيح الغيب، للرازي، ٢٩٤/٥ ٠

(١٠) نظرية الإنفاق، لعامر، ص٢٨ ٠

(١١) المالية العامة ، لعكام، ص٧٤ ٠

(١٢) المالية العامة الإسلامية، لشايجي، ص٣٢٤ ٠

(١٣) سورة الفرقان، الآية (٦٧) ٠

(١٤) عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، لريان، ص١٤١ ٠

(١٥) سورة الكهف : الآية (٢٤) ٠

(١٦) ينظر: زهرة التفاسير، لأبي زهرة، ٤٥١٧/٩ ٠

(١٧) سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة، باب: ماجاء أن الامام ضامن والمؤذن مؤتمن، رقم الحديث(٢٠٧)، ٢٨٢/١ ٠

(١٨) سورة المائدة : من الآية (١٧) ٠

(١٩) سورة الحديد : الآية (٧)٠

(٢٠) ينظر: ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة، لصبرينة، ص٢٤٣ ٠

(٢١) سورة هود : من الآية (٦١)٠

(٢٢) ينظر: تفسير الجلالين، للمحلي والسيوطي، ص٢٩٣ ٠

(٢٣) سورة التوبة : من الآية (٣٤) ٠

(٢٤) ينظر: تفسير الجلالين، للمحلي والسيوطي، ص٢٤٥ ٠

(٢٥) سورة الاسراء: الآية (٢٩) ٠

(٢٦) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لأبن كثير، ٧٠/٥ ٠

(٢٧) سورة البقرة : من الآية (٢٧٥) ٠

(٢٨) ينظر: المصدر السابق، ٧٠٩/١ ٠

(٢٩) رواه البخاري ومسلم، صحيح بخاري، كتاب الأيمان، باب: فضل من استبرأ لدينه، رقم الحديث(٥٢)، ٢٠/١ ، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم الحديث(١٥٩٩)، ١٢١٩/٣

(٣٠) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبن حجر العسقلاني، ١٢٧/١ ٠

(٣١) ينظر: نظرية الإنفاق، لعامر، ص١٥٩-١٦٢، ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، نائل عبد الحافظ العواملة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، جامعة مؤتة، الاردن، م/٧، ع/٢، ١٩٩٢م، ص٤١ ٠

(٣٢) ينظر: مقاييس اللغة ، لأبن فارس،٥٠٣/٤، مختار الصحاح، للرازي، ٢٣٩/١ ٠

(٣٣) سورة الروم : الآية (٤١) ٠

(٣٤) ينظر: تفسير الجلالين، للمحلي والسيوطي، ص٥٣٦ ٠

(٣٥) سورة المائدة : الآية (٣٣) ٠

(٣٦) ينظر: التفسير المنير، للزحيلي، ١٦١/٦ ٠

(٣٧) سنن الترمذي، كتاب أبواب الإيمان، باب: ماجاء أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً، رقم الحديث(٢٦٣٠)، ١٨/٥ ، وقال عنه الامام الترمذي:" هذا حديثٌ حسن" ٠

(٣٨) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لأبن الملقن، ٧٠/١٤ ٠

(٣٩) الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية – دراسة مقارنة بالقانون الإداري، د٠ محمود محمد معابرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط/١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص٧٤ ٠

(٤٠) ينظر: الفساد، بيير لاكوم، ترجمة : سوزان خليل، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، مصر، ط/١، ٢٠٠٣م، ص٢٨ ٠

(٤١) ينظر: إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية- حالة الجزائر، للباحث: علي بقشيش، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية والأعلام / جامعة الجزائر-٣-، للعام الدراسي (٢٠١١- ٢٠١٢م)، ص٢٥ ٠

(٤٢) ينظر: الفساد أسبابه- ظواهره- اثاره الوقاية منه، محمد جمعة عبدو، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا،(د٠ط)، ٢٠١٩م، ص٥١ ٠

(٤٣) ينظر: إنعكاسات الحكومة الإلكترونية على أداء الإدارة العامة، نجم الأحمد- مهند الناصر العلي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، سوريا، م/٣٣، ع/٥، ٢٠١١م، ص٢٤١ ٠

(٤٤) سورة النساء: من الآية (٢٨٦) ٠

(٤٥) ينظر: تفسير الجلالين، للمحلي والسيوطي، ص٦٤ ٠

(٤٦) سورة الإنشراح : الآيتين(٧-٨) ٠

(٤٧) ينظر: صفوة التفاسير، للصابوني، ٥٤٩/٣ ٠

(٤٨) ينظر: إنعكاسات الحكومة الإلكترونية على أداء الإدارة العامة، الأحمد والعلي، ص٢٤١ ٠

(٤٩) سنن ابي داؤود، كتاب الادب ، باب: من ياخذ الشيء على المزاح، رقم الحديث (٥٠٠٤)، ٣٥٢/٧.

(٥٠) سنن الترمذي، كتاب ابواب الاحكام، باب: ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم، رقم الحديث(١٣٣٧)، ٦١٥/٣، وقال عنه الامام الترمذي: " هذا حديث حسن صحيح" .

([٥١]) ينظر: المشاركة المجتمعية في صنع الموازنة العامة، عبدالفتاح الجبالي، ورقة بحث مقدمة الى مؤتمر " دور الدولة في الاقتصاد المختلط" ، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة – مصر، ٢٠٠٨م، ص٦.

([٥٢]) سورة البقرة: الاية (٤٢).

([٥٣]) سورة الصافات: الآية (٢٤).

([٥٤]) ينظر: تفسير الجلالين، للمحلي والسيوطي، ص٥٨٩ .

([٥٥]) اعتماد فقه دعوة الشيخ محمد عبد الوهاب على الكتاب والسنة، صالح بن عبد الرحمن الأطرم(ت-١٤٢٨هـ)، عمادة البحث العلمي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض- السعودية، ط/٢، ١٤١١هـ- ١٩٩١م، ص٢٥٨ .

([٥٦]) ينظر: اهمية الحكومة الالكترونية في ترشيد وتخفيض التكاليف الحكومية ودورها في معالجة الفساد المالي والإداري، د. كمال النقيب، معهد الادارة العامة، سلطنة عمان، س/٣٣، ع/١٢٧، ٢٠١١م، ص١٨٥.

([٥٧]) سبق وتم تخريجه ص١٢.

([٥٨]) ينظر: الاصلاح والتطوير الاداري، لكافي، ص٢٦.

([٥٩]) سورة القصص: الاية (٢٦).

([٦٠]) ينظر: الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، لبيومي، ص٩٤-٩٥.

([٦١]) سورة فصلت: الاية (٣٠).

([٦٢]) ينظر: لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن، ٨٧/٤.

([٦٣]) ينظر: اهمية الحكومة الالكترونية في ترشيد وتخفيض التكاليف، د. كمال النقيب، ص١٨٦.

([٦٤]) سورة النمل: الاية (٣٩).

([٦٥]) ينظر: زهرة التفاسير، ابي زهرة، ٥٤٥٥/١٠.

([٦٦]) سبق وتم تخريجه، ص٦٨.

([٦٧]) ينظر: اعادة اختراع الحكومة: الثورة الادارية في القرن الحادي والعشرين، امين ساعاتي، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط/١ ، ١٩٩٩م، ص٢٠.

([٦٨]) ينظر: ترشيد الاستهلاك في الاسلام، د. كامل صكر القيسي، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي – الامارات العربية المتحدة، ط/١ ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ص١٨.

([٦٩]) سورة ابراهيم: الاية (٤٢).

([٧٠]) سورة الفرقان: الاية(٦٧).

([٧١]) سبق وتم تخريجه، ص٢٥.

(٧٢) ينظر: السياسة المالية للإمام علي بن أبي طالب من منظور النظام المالي الإسلامي، د٠ فاطمة سيد عبد القادر، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة – مصر، (د٠ط)، ٢٠١٧م، ص٦٣ ٠

(٧٣) الطبقات الكبرى، لأبن سعد، ٢٢٧/٣ ٠

(٧٤) ينظر: ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، ابراهيم خناطلة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة ، الجزائر، م/٧، ع/١، ٢٠٢٠م، ص٥٦٤ ٠

(٧٥) سورة النساء: الآية (٥) ٠

(٧٦) ينظر: جامع البيان في تأويل آي القران، للطبري، ٥٦٥/٧ – ٥٦٦ ٠

(٧٧) صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب: النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة،رقم الحديث(١٧١٥)،١٣٤٠/٣

(٧٨) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب: بيان ان اليد العليا خير من اليد السفلى، رقم الحديث(١٠٣٥)، ٧١٧/٢ ٠

(٧٩) ينظر: المفهم لما إشكل من تلخيص مسلم، أحمد بن عمر بن ابراهيم الأنصاري القرطبي(ت-٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ميستو- أحمد السيد- يوسف بديوي، دار ابن كثير، دمشق- سوريا، ط/١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ٨١/٣ ٠

(٨٠) ينظر: الإدارة الرشيدة والحوكمة، د. عصام محمود حسن هظش- د. ابراهيم جابر السيد احمد، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، مصر، ط/١ ، ٢٠١٩م، ص٣٥٧، اسس المالية العامة، خالد شحادة الخطيب- احمد زهير شامية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان- الاردن، ط/٦ ، ٢٠١٦م، ص٣١٩.

(٨١) ينظر: المدخل الى الإدارة الإسلامية الحديثة، د٠ أحمد بني عيسى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط/١، ٢٠١٩م، ص١٧٢-١٧٣ ٠

(٨٢) سورة الأحزاب: من الآية (٥٢) ٠

(٨٣) سورة التوبة: الآية (١٠٥) ٠

(٨٤) سورة الزخرف: من الآية(٣٢) ٠

(٨٥) سبق وتم تخريجه ص٨٦ ٠

(٨٦) سورة الشمس: الايتين (٩-١٠).

(٨٧) سورة النساء: من الاية (١٠٨).

(٨٨) سورة ال عمران: الاية(١٠٤).

(٨٩) صحيح مسلم، كتاب الايمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر من الايمان، رقم الحديث(٤٩)، ٦٩/١.

(٩٠) ينظر: فتح المنعم شرح صحيح مسلم، لاشين، ١٨٢/١.

(٩١) الاحكام السلطانية، للماوردي، ٣٤٩/١.

([٩٢]) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ١٣٦/٣.

([٩٣]) الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم والثلاثة الخلفاء، سليمان بن موسى بن سالم الكلاعي الحميري (ت-٦٣٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٠هـ، ٨٨/٢.

([٩٤]) ينظر: دراسات في فقه الاقتصاد الاسلامي، لحاجي، ٤٤١/٢.

([٩٥]) البرذعة: ما يوضع على الحمار او البغل ليركب عليه كالسرج للفرس، ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ٤٨/١، والقتب: الرحل الصغير على قدر سنام البعير جمعه اقتاب، المعجم الوسيط، ٧١٤/٢.

([٩٦]) الاموال، لابي عبيد، ص٣٤٢.

([٩٧]) سورة الانفال: الاية (٢٧).

([٩٨]) ينظر: جامع البيان في تأويل آي القران، للطبري، ٤٨٥/١٣.

([٩٩]) سورة النحل : الآية (٩٧) ٠

([١٠٠]) ينظر: دراسات في الإقتصاد الإسلامي، د٠ أشرف محمد دوابه، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، ط/١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، ص٤٦ ٠

([١٠١]) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن ابن الزكي القضاعي المزي(ت- ٧٤٢)، تحقيق: د٠ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط/١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، ٥٠٥/٥

([١٠٢]) ينظر: الإصلاح والتطوير الإداري، لكافي، ص٢٧ ٠

([١٠٣]) سورة الملك : الآية (١٥)٠

([١٠٤]) ينظر: التفسير المنير، للزحيلي، ٢٢/٢٩ ٠

([١٠٥]) سورة الأعراف: الآية (١٠) ٠

([١٠٦]) ينظر: زهرة التفاسير، لأبي زهرة، ٢٧٩٢/٥ ٠

([١٠٧]) سورة هود : من الآية (٨٨) ٠

([١٠٨]) ينظر: تفسير الجلالين، للمحلي والسيوطي، ص٢٩٨ ٠

([١٠٩]) الرحيق المختوم، صفي الرحمن المباركفوري(ت- ١٤٢٧هـ)، دار الهلال للنشر، بيروت – لبنان، ط/١، (د.ت)، ص١٣٧.

([١١٠]) سورة القصص: الاية (٢٦).

([١١١]) أبو ذر جندب بن جنادة بن خزيمة الغفاري، صحابي جليل من السابقين الى الاسلام، واحد الذين جهروا بالاسلام في مكة قبل الهجرة النبوية، وهاجر الى المدينة المنورة ولزم النبي صلى الله عليه وسلم وشارك في غزواته، وهو اول من حيي رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحية الاسلام، توفي سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، ينظر: معجم الصحابة، للبغوي، ٣٥/٢، الثقات لابن

حبان، محمد بن حبان بن احمد التميمي(ت-٣٥٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص٢٤٣.

([١١٢]) صحيح مسلم، كتاب الامارة، باب: كراهة الامارة بغير ضرورة، رقم الحديث(١٨٢٥)، ١٤٥٧/٣.

([١١٣]) ينظر: اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على اداء الموارد البشرية وحكمها في الفقه الاسلامي، احمد صالح عبداللطيف- عبدالفتاح ادريس، مجلة البحوث الاسلامية، م/٦، ع/٣٠، ٢٠١٨م، ص٢١٤-٢١٥.

([١١٤]) ينظر: واقع ادارة الموارد البشرية الكترونياً في الجامعات الفلسطينية النظامية- قطاع غزة، للباحث: يوسف محمد ابو امونة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الدراسات العليا- ادارة اعمال/الجامعة الاسلامية، غزة- فلسطين، ٢٠٠٩م، ص٧١-٧٢.

([١١٥]) سورة البقرة: الاية (٣٠).

([١١٦]) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب: في القوم يسافرون يؤمرون أحدهم، رقم الحديث(٢٦٠٨)، ٣٦/٣

([١١٧]) ينظر: نيل الأوطار، للشوكاني، ٢٩٤/٨ ٠

([١١٨]) سبق وتم تخريجه ص ٦٨ ٠

([١١٩]) الخراج ، لأبي يوسف، ص١٣٠ ٠

([١٢٠]) ينظر: ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة، لصبرينة، ص٢٥٧.

القرآن الكريم

المصادر والمراجع

- اسس المالية العامة، خالد شحادة الخطيب- احمد زهير شامية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان- الاردن، ط/٦ ، ٢٠١٦م.
- اعادة اختراع الحكومة: الثورة الادارية في القرن الحادي والعشرين، امين ساعاتي، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، ط/١ ، ١٩٩٩م.
- اعتماد فقه دعوة الشيخ محمد عبد الوهاب على الكتاب والسنة، صالح بن عبد الرحمن الأطرم(ت- ١٤٢٨هـ)، عمادة البحث العلمي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض- السعودية، ط/٢، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- الأحكام السلطانية، علي بن محمد بن حبيب البصري الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ)، دار الحديث للنشر، القاهرة – مصر، (د.ط)، (د.ت).
- الإدارة الرشيدة والحوكمة، د. عصام محمود حسن هظش- د. ابراهيم جابر السيد احمد، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، مصر، ط/١ ، ٢٠١٩م.

- الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق، د. مصطفى يوسف كافي، مؤسسة رسلان للنشر، دمشق- سوريا، (د.ط)، ٢٠١٨م.
- الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم والثلاثة الخلفاء، سليمان بن موسى بن سالم الكلاعي الحميري (ت-٦٣٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٠هـ.
- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، د. وهبة مصطفى الزحيلي، دار الفكر المعاصر، دمشق – سوريا، ط/٢، ١٤١٨هـ.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين عمر بن علي بن احمد الشافعي المصري، المعروف بابن الملقن (ت-٨٠٤هـ)، دار النوادر للنشر، سوريا، ط/١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الثقات لابن حبان، محمد بن حبان بن احمد التميمي(ت-٣٥٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، عبدالفتاح بيومي حجازي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر، (د.ط)، ٢٠٠٤م.
- الخراج، ابو يوسف يعقوب ابراهيم (ت-١٨٢هـ)، المكتبة السلفية، القاهرة – مصر، ط/٣- ١٣٨٢هـ.
- الرحيق المختوم، صفي الرحمن المباركفوري(ت- ١٤٢٧هـ)، دار الهلال للنشر، بيروت – لبنان، ط/١، (د.ت).
- السياسة المالية للإمام علي بن أبي طالب من منظور النظام المالي الإسلامي، د٠ فاطمة سيد عبد القادر، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة – مصر، (د٠ط)، ٢٠١٧م.
- الطبقات الكبرى ، محمد بن سعد بن منيع الولائي الهاشمي (ت- ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادرعطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- الفساد أسبابه- ظواهره- اثاره الوقاية منه، محمد جمعة عبدو، دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا،(د٠ط)، ٢٠١٩م.

- الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية – دراسة مقارنة بالقانون الإداري، د٠ محمود محمد معابرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط/١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
- الفساد، بيير لاكوم، ترجمة : سوزان خليل، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، مصر، ط/١، ٢٠٠٣م.
- المالية العامة، محمد خير العكام، الجامعة الإفتراضية السورية، دمشق – سوريا، (د.ط)، ٢٠١٨م.
- المدخل الى الإدارة الإسلامية الحديثة، د٠ أحمد بني عيسى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط/١، ٢٠١٩م.
- المدخل الى المالية العامة الإسلامية، وليد خالد الشايجي، دار النفائس للنشر، عمان – الأردن، ط/١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة – مصر، (د.ط)، (د.ت).
- المفهم لما إشكل من تلخيص مسلم، أحمد بن عمر بن ابراهيم الأنصاري القرطبي (ت–٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ميستو– أحمد السيد– يوسف بديوي، دار ابن كثير، دمشق– سوريا، ط/١، ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.
- ترشيد الاستهلاك في الاسلام، د. كامل صكر القيسي، دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري، دبي – الامارات العربية المتحدة، ط/١ ، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
- تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت–٨٦٤هـ)، جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت – ٩١١هـ)، دار الحديث للنشر، القاهرة – مصر، ط/١، (د.ت).
- تفسير القرآن العظيم، اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (ت–٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر، السعودية، ط/٢، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن ابن الزكي القضاعي المزي (ت– ٧٤٢هـ)، تحقيق: د٠ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، ط/١،١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

- جامع البيان في تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري(ت-٣١٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دمشق – سوريا، (د.ط)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- دراسات في الإقتصاد الإسلامي، د٠ أشرف محمد دوابه، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، ط/١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- دراسات في فقه الإقتصاد الإسلامي، محمد عمر الحاجي، دار المكتبي للنشر، دمشق – سوريا، ط/١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى، المعروف بأبي زهرة (ت-١٣٩٤هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، (د.ط)، (د.ت).
- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السّجِسْتاني ، (ت- ٢٧٥هـ)،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى الترمذي (ت- ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، ط/٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري(ت- ٢٥٦هـ)،تحقيق: محمد زهيربن الناصر، دارطوق النجاة، بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج النيسابوري(ت- ٢٦١هـ)، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان، (د٠ط)،(د٠ت).
- صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار الصابوني للنشر، القاهرة – مصر، ط/٧، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي، حسين راتب يوسف ريان، دار النفائس للنشر، عمان – الأردن، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، احمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت- ٨٥٢هـ)، دار المعرفة للنشر، بيروت – لبنان، (د.ط)، ١٣٧٩هـ.
- فتح المنعم شرح صحيح مسلم، موسى شاهين لاشين، دار الشروق، القاهرة – مصر، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- كتاب الألفاظ ، ابن السكيت يعقوب بن إسحاق(ت- ٢٤٤هـ)، تحقيق: د٠ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، ط/١، ١٩٩٨م.
- كتاب الأموال، ابو عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر للنشر، بيروت – لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن ابراهيم، المعروف بالخازن (ت- ٧٤١هـ)، دار الكتب العلمية للنشر، بيروت، ط/١، ١٤١٥هـ.
- لسان العرب، ابو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي (ت- ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٤١٤هـ.
- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي(ت- ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ط/٥، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- معجم الصحابة ، عبد الله بن عبد العزيز بن المزربان البغوي(ت- ٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجنكي، مكتبة دار البيان، الكويت ، ط/١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. احمد مختار عبدالحميد عمر(ت- ١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، الرياض – السعودية، ط/١، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- معجم لغة الفقهاء، محمد راوس قلعجي- حامد صادق قنبي، دار النفائس، بيروت- لبنان، ط/٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمدبن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت – ٣٩٥هـ) ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ، دارالفكر ، دمشق – سوريا ، (د.ط)،١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- مفاتيح الغيب، ابو عبدالله محمد بن عمر التيمي الرازي(ت-٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط/٣، ١٤٢٠هـ.
- نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم رؤية اقتصادية، باسم أحمد عامر، دار النفائس للنشر، عمان – الأردن، ط/١، ١٤٣٠هـ – ٢٠١٠م.

- ٥١. نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (ت-١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث للنشر، مصر، ط/١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

الأطاريح والرسائل الجامعية

- إشكالية تأثير الفساد الإداري على برامج التنمية وتطبيق آليات الحكم الراشد في البلدان النامية- حالة الجزائر، للباحث: علي بقشيش، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية والأعلام / جامعة الجزائر-٣-، للعام الدراسي (٢٠١١-٢٠١٢م).
- ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، للباحثة: كردودي صبرينة، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية/ جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، للعام الدراسي (٢٠١٣-٢٠١٤م).
- واقع ادارة الموارد البشرية الكترونياً في الجامعات الفلسطينية النظامية- قطاع غزة، للباحث: يوسف محمد ابو امونة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الدراسات العليا- ادارة اعمال/الجامعة الاسلامية، غزة- فلسطين، ٢٠٠٩م.

- **البحوث العلمية والمجلات**

- اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على اداء الموارد البشرية وحكمها في الفقه الاسلامي، احمد صالح عبداللطيف- عبدالفتاح ادريس، مجلة البحوث الاسلامية، م/٦، ع/٣٠، ٢٠١٨م.
- المشاركة المجتمعية في صنع الموازنة العامة، عبدالفتاح الجبالي، ورقة بحث مقدمة الى مؤتمر " دور الدولة في الاقتصاد المختلط" ، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة – مصر، ٢٠٠٨م.
- إنعكاسات الحكومة الإلكترونية على أداء الإدارة العامة، نجم الأحمد- مهند الناصر العلي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، سوريا، م/٣٣، ع/٥، ٢٠١١م.

- اهمية الحكومة الالكترونية في ترشيد وتخفيض التكاليف الحكومية ودورها في معالجة الفساد المالي والإداري، د. كمال النقيب، معهد الادارة العامة، سلطنة عمان، س/٣٣، ع/١٢٧، ٢٠١١م.
- ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن، نائل عبد الحافظ العواملة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، جامعة مؤتة، الاردن، م/٧، ع/٢، ١٩٩٢م.
- ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، ابراهيم خناطلة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة ، الجزائر، م/٧، ع/١، ٢٠٢٠م.